الرقم الدولي : ISSN: 2075-7220

الرقم الدولي العالمي : ISSN: 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الثاني 2024 السنة السادسة عشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

Print ISSN : 2075-7220

Online ISSN : 2313-0377

Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Second issue 2024 Sixteenth year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. اركان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	ــــــــــ
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	ــــــــــ
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	ــــــــــ
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	ــــــــــ
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	ــــــــــ

الفهرس

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
1	جريمة اصلاح السلاح الناري بدون اجازة	أ.د.منى عبد العالي موسى	1 – 21
2	تصميم الصياغة الدستورية لموضوعات النظام الاتحادي	أ.م.د.ليلى حنتوش ناجي م.م.علي فاضل ابراهيم	22 – 53
3	انعكاس تصميم الصياغة الدستورية على تطبيق النص الدستوري	أ.م.د.ليلى حنتوش ناجي م.م.علي فاضل ابراهيم	54 – 81
4	اشكاليات المسؤولية العقدية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الصناعي (دراسة مقارنة)	أ.م.د.احمد عبد الحسين الياسري أ.د.سلام عبد الزهرة الفتلاوي	82 – 101
5	مفهوم اللجان البرلمانية (دراسة مقارنة)	أ.م.د.اركان عباس حمزة رعد حمزة كريم	102 – 122
6	نفاذ القرارات الادارية بواسطة وسائل الاتصال الالكترونية (دراسة مقارنة)	أ.م.د.امين رحيم حميد	123 – 141
7	انعكاس التأثير المتبادل للعلاقة بين التغيرات المناخية والنزاعات المسلحة على قواعد القانون الدولي الانساني	أ.م.د.محمد غازي الجنابي	142 – 170
8	تحديد القانون الواجب التطبيق في عقود البيع الدولي على وفق اتفاقية الامم المتحدة لعام 1980	م.عماد عبد الجليل راضي م.م.سلام عبد الله كريم	171 – 194
9	التنظيم التشريعي للصحة العامة	م.م.شيماء صالح ناجي م.م.سلام عبد الله علي	195 – 216
10	التكامل الاقليمي والاقليمية الجديدة (تكتل ميركوسور انموذجا)	م.م.وفاء عباس ياسر	217 – 240
11	التكييف القانوني لقرارات لجان مؤسسة الشهداء في التشريع العراقي	علي احمود جاسم أ.د.امين صليبا	241 - 265

!

مجلة المحقق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الثاني

السنة السادسة عشر

2024

البريد الالكتروني **https://www.iasj.net/iasj/journal/160/issues**

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

التكامل الإقليمي والإقليمية الجديدة:(تكتل ميركوسور أنموذجاً)

م.م.وفاء عباس ياسر
كلية القانون / جامعة بابل
law858.wafaa.abbas@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث:2024/4/15 تاريخ قبول النشر:2024/5/14 تاريخ النشر:2024/6/30

الملخص

أن التكامل الإقليمي هو عملية تدخل الدول المجاورة في اتفاق من أجل تحسين التعاون من خلال المؤسسات والقواعد المشتركة. ويمكن أن تتراوح أهداف الاتفاق من اقتصادية السياسية إلىبيئية،اما الإقليمية الجديدة هي موجة حديثة من تنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت بالظهور ابتداء من منتصف الثمانينات على شكل تكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى، ادى ال تكامل الإقليمي والاقليمية الجديدة إلى تحسين الأداء الاقتصادي في الدول المشاركة، وزيادة معدلات الاستقرار السياسي، والتماسك المجتمعي، بين تلك الدول، لذا تسعى اغلب الدول في العالم الى إقامة تجمعات إقليمية من أجل الاستفادة من المزايا التي قد تنشأ من هذه التكتلات الاقتصادية، تتطلع مجموعة "ميركوسور" إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين المنظمين اليها من خلال ترصين التجارة الحرة وتسهيل حركة البضائع اولا والاشخاص ثانيا. ومن بينها الميركوسور في أمريكا اللاتينية والذي يعتبرمن أهم بوابات أمريكا اللاتينية للالتحاق بركب الدول المتقدمة وتكتلاتها الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقليمي ،ميركوسور،الاقليمية الجديدة

Regional integration and the new regionalism: (The Mercosur bloc as a model)

Wafaa Abbas Yasser
College of Law / University of Babylon

Abstract

Regional integration is the process of interfering with neighboring countries in an agreement to improve cooperation through common institutions and rules. The goals of the agreement can range from economic to political to environmental, while the new regional is a modern wave of regional economic and commercial integration organizations, which began to appear from the mid -eighties in the form of major regional economic commercial blocs, which led to new regional and regional integration to improve economic performance in Participating countries, and increased political stability rates and societal cohesion, between those countries, so most countries in the world seek to establish regional gatherings in order to benefit from the advantages that may arise from these economic blocs, including the Mercosur in Latin America, which is considered one of the most important gates Latin America to join the developed countries and its global economic blocs. The Mercosur Group aims to achieve a kind of economic integration between its members by promoting free trade and facilitating the movement of people and goods.

Keywords: Regional integration, Mercosur, New regionalism.

المقدمة

إنَّ التكامل الإقليمي والإقليمية الجديدة هي من المفاهيم المهمة في النظام الدولي لزيادة الترابط والتعاون في عالم اليوم، وقد شهدت هذه المفاهيم امتداداً من النطاق الجيوسياسي إلى النطاقات الاقتصادية فأصبحت معاصرة للتغيّرات السريعة التي يشهدها العالم في الوقت الحالي، إذ أدركت الدول أنَّ المرحلة الحالية تختلف في ترتيباتها عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التي شهدت استقطابات وتكتلات على أساس الإيديولوجية وتحالفات عسكرية في سعي من الدول آنذاك لتعزيز أمنها، لذا أصبحت الدول في الوقت الحالي تبحث عن تكتلات تضمن لها مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأساس لتتجاوز الصعوبات التي تواجهها، ولا تقتصر هذه التكتلات على الدول المتقدمة فقط كالتي جرت بعد الحرب العالمية الثانية، بل اتاحت الموجة الثانية من الإقليمية والتي سميّت بالإقليمية الجديدة حرية التكامل الاقتصادي بين الدول النامية والمتقدمة بغية الوصول إلى المصالح المشتركة، فأساس نشوء التكتلات الاقتصادية هو لتذليل العقبات أمام حرية التجارة بين الدول مما يسمح بانتقال السلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال بسهولة، وهذا يتضح من خلال تكتل الميركوسور في أمريكا اللاتينية الذي يعتبر من أنجح التكتلات الإقليمية، وذلك من خلال الاتفاقيات التي يعقدها مع مختلف مناطق العالم لتحرير التجارة وهو ما يعزز دوره في النظام الاقتصادي العالمي.

أهمية البحث:

تنطوي أهمية البحث على الدور الذي باتت تؤديه التكتلات الاقتصادية الإقليمية في النظام الاقتصادي العالمي من خلال اتباع اقتصاد السوق المفتوح وتحرير التجارة بين الدول.

أهداف البحث:

من هذه الأهمية نرصد مجموعة من الأهداف التي يسعى إليها البحث وهي:

1- معرفة مفهوم التكامل الإقليمي والإقليمية الجديدة والفرق بينهما.
2- معرفة دور الإقليمية الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي.
3- معرفة الدور الذي يؤديه تكتل ميركوسور كنموذج للإقليمية الجديدة.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من سؤال مركزي مفاده: كيف أثرت التكتلات الاقتصادية الإقليمية ضمن إطار الإقليمية الجديدة على النظام الاقتصادي العالمي؟ ويتفرع منه عدة أسئلة:

1- ماهية التكامل الإقليمي وأشكاله وأهدافه؟
2- ماهية الإقليمية والإقليمية الجديدة وأهدافها؟
3- كيف نشأ تكتل الميركوسو كنموذج للإقليمية الجديدة؟
4- ما هو دور الميركوسور في النظام الاقتصادي العالمي؟

فرضة البحث:

ينطلق البحث من فرضية مؤداها: إنَّ الإقليمية الجديدة تؤدي إلى زيادة التعاون بين الدول من خلال تحرير التجارة الخارجية بغية الوصول إلى الاندماج الاقتصادي وبالتالي التأثير الإيجابي على العلاقات الاقتصادية الدولية.

منهجية البحث:

لغرض إثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه تم استخدام المنهج الاستنباطي ، والاستقراء التأريخي لتبيان نشأة الإقليمية بمفهومها التقليدي، واستخدام المنهج الوصفي والتحليلي لوصف الأبعاد الاقتصادية لتكتل الميركوسور وتحليلها، كما تم الاعتماد على المنهج المستقبلي لاستقراء مستقبل تكتل ميركوسور.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مطالب وهي:

المطلب الأول: التكامل الإقليمي المفهوم والأشكال.

المطلب الثاني: الإقليمية والإقليمية الجديدة.

المطلب الثالث: تكتل الميركوسور كنموذج للإقليمية.

المطلب الأول

التكامل الإقليمي المفهوم والأشكال

أولاً: مفهوم التكامل الإقليمي:

يتم استخدام مصطلح التكامل الإقليمي للإشارة إلى قيام مجموعة من الدول المتجاورة بعقد اتفاقيات تنطوي على العديد من الأهداف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية...الخ، مما يؤدي إلى ظهور سوقاً واحداً ينشأ من خلال مزج الأسواق المختلفة مع بعضها البعض، كما عرفه (Andrew Heurel) على أنه "مجموعة من السياسات لدولتين أو أكثر تهدف إلى الترويج لبروز وحدة إقليمية متكاتفة تعمل على تنظيم شكل وأسلوب العلاقات بين الدول التي تشتمل عليها تلك الوحدة من جهة، وباقي دول العالم من جهة أخرى".[1]

ويعرّف (Karl Deutsch) التكامل على أنه امتلاك جماعة معينة شعوراً كافياً بالجماعية وتماثلاً في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي، فمن هذا التعريف نرى أنَّ دوتش يدرس الاتصال الاجتماعي أي بمعنى يجب على المجتمعات تكثيف شبكة الاتصال الاجتماعي، كما أنه يشير إلى التكامل بوصف إنجاز داخل الإقليم لمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كافٍ وواسعة الانتشار لضمان الاستمرار لوقت طويل اعتماداً على التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم. كما يعرف (David Mitrani) التكامل على أنه نتاج عملية ميكانيكية متمثلة بزيادة التعاون الدولي التقني بين مستويات متعددة، وتكثيف توزيع الوظائف الدولية لمواجهة المشكلات الجديدة وخلق ظروف جديدة. أما مفهوم التكامل عند الاقتصادي (Bella Balasa) فهو يعرّف التكامل " بوصفه حالة فهو يتضمن بانتفاء مختلف صور التمييز بين الاقتصاديات القومية، فهو عمل إرادي وللحكومات دور كبير في انجازه لتجاوز حدود الدولة الوطنية بالتدريج اما بوصفه عملية، فهو يشمل التدابير التي يراد منها إلغاء التفرقة بين الوحدات الإقليمية المنضمة إلى دول قومية مختلفة".[2]

لذا يمكن القول بأنَّ التكامل الإقليمي هو رغبة تلك الدول التي تتمركز في إقليم معين الى اعطاء حرية أكثر لحركة ومداولة السلع والخدمات ورأس المال والايدي العاملة عبر الحدود الوطنية للدول. وايضا تقليل الحواجز التي تعيق نمو التجارة فيما بينها.

يؤدي التكامل الإقليمي إلى تحسين الأداء الاقتصادي في الدول المشاركة، وذلك من خلال الوصول إلى أسواق جديدة للمنتجات، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز الإنتاجية، فضلاً عن ذلك يؤدي التكامل الإقليمي إلى زيادة معدلات الاستقرار

السياسي، والتماسك المجتمعي، والتبادل الثقافي بين تلك الدول، ووفقاً لذلك يمكن النظر إلى التكامل الإقليمي على أنه التوجه نحو عولمة الأسواق مما يسمح بمزيد من التخصص ووفورات الحجم والتي تؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاجية.[3]

لذا تسعى معظم دول العالم نحو إقامة تجمعات إقليمية من أجل الاستفادة من المزايا التي قد تنشأ من هذه التكتلات الاقتصادية، منها تحرير انتقال السلع وعوامل الإنتاج، وتوحيد المعايير التقنية، إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وصولاً إلى السياسات الخارجية والأمنية المشتركة والموحدة، فهذا كله من أجل تحقيق الرفاهية للدول الاعضاء في التجارب التكاملية. فالاتجاه نحو التكامل الدولي يمثل صفة أساسية في مستقبل العلاقات الدولية وحتمية تفرضها العولمة التي جاءت بأفكار تفضي بضرورة التكتل والاندماج.

ثانياً: أشكال التكامل الاقتصادي[4]

1. **منطقة التبادل الحر:** يتم من خلالها إلغاء الحقوق الكمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين الدول الداخلة بالاتفاقية، بينما يبقى كل بلد حراً في تحديد سياسته الكمركية تجاه الدول الأخرى.
2. **الإتحاد الجمركي:** وهو يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال للاشخاص والاموال.كذلك يتميز بإلغاء جميع انواع التمييزات والعرقلات فيما يتعلق بحركة البضائع داخل مجال الاتحاد، وتوحيد التعريفات الكمركية للدول الأعضاء امام العالم الخارجي .
3. **السوق المشتركة:** هو يشمل الغاء القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص.حيث تشكل درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية .
4. **الوحدة الاقتصادية:**هي تهدف إلى تنسق وتوحيد السياسات الاقتصادية القومية بين تلك الدول الأطراف بغية إزالة الاختلاف الناشئ عن اختلاف هذه السياسات .التي إلى جانب ازالة المعرقلات على انتقال السلع والبضائع وعوامل الإنتاج الاخرى.
5. **الاتحاد الاقتصادي والنقدي:** ويتمثل بوجود سوق مشتركة تهدف إلى تنسيق السياسات المالية والاقتصادية مع تداول عملة واحدة، ويُعد الاتحاد الأوربي النموذج الأبرز لهذا الاتحاد.

يمكن القول أنَّ تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد لاتعدالتكتلات الاقتصادية الإقليمية ظاهرةحديثة، بل ترجع على الاقل الى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعدالحرب العالمية الثانية، الاان الجديد في الموضوع هو نمو وسرعة التوجه الى تكوين هذه التكتلات، أوالدخول فيها، خصوصاً من قبل الدول المتطورة. ، ويعتقد البعض أنَّ جذورالظاهرة ترجع الى التغيّرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي في سبعينيات القرن الماضي، والتي المثال عليها في انهيار نظام "Bretton Woods

" لأسعارالصرف الثابتة للعملات، والتحول الى نظام أسعار الصرف العائمة ورافق ذلك من ارتفاع في أسعارالطاقة وتغيرات حادة في أسعارالعملات الرئيسية، ووصول أزمة الديون الخارجية ذروتها في مطلع الثمانينات، الامرالذي ادى الى ظهورموجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية، مما أثرسلباً في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية الى الأسواق العالمية. وهو ما دفع إلى ظهور التجارب التكاملية الإقليمية في مختلف مناطق العالم، فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي(Mercosur) والسوق الكاريبي(Caricom)، وتجمع(Elandine)، وفي أمريكا الشمالية وظهرت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وفيآسيا ظهر(ASEAN gathering) لدول جنوب شرقآسيا، وتجمع(SAARC) لدول جنوب آسيا، وفي افريقيا السوق المشتركة لجنوب شرق افريقيا (COMESA)، وتجمع الجنوب الافريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا.[5]

ثالثاً: أهمية وأهداف التكامل الإقليمي

هنالك أهداف لا حصر لها للتكامل الإقليمي، وتتراوح هذه الأهداف بين الأهداف السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية وغيرها، حيث تكون المصالح التجارية هي المحور لتحقيق الأهداف الاجتماعية والأمنية، وقد ركزت معظم مبادرات التكامل الإقليمي في الكثير من الأحيان على تقليص الحواجز التجارية، وتوسيع حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة عبر الحدود، وبشكل عام فأنَّ للتكامل الإقليمي بُعدين أساسيين هما:[6]

1. البعد الاقتصادي: الذي يهدف إلى دعم فرص التعاون الاقتصادي، التجاري، التنموي، الثقافي، البيئي وغير ذلك.
2. البعد السياسي: الذي يهدف إلى توفير الأمن والاستقرار في المنطقة فمن المحتمل أنْ تكوّن بعض الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية مثل السلام والأمن القومي، واللذان بدورهما لا يتوافران بطريقة مجدية في حال غياب أسلوب معين من التنسيق كأنْ تكون اتفاقية تكامل إقليمي أو إقامة منطقة جوار.

أما بالنسبة لأهمية التكامل الإقليمي، والدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد نحو التكامل الإقليمي فأنها ترجع إلى عنصرين هامين هما:[7]

1. أصبح التكامل الإقليمي استراتيجية مفضلة: الواقع يشيرإلى أنَّ الغالبية من دول العالم لها محاولات معينة للالتحاق باحدى التكتلات الإقليمية في العالم. حيث أصبح التكامل الإقليمي جوهر اي رؤية اقتصادية، وصار أمراً لا يمكن اهماله في كل القرارات الاقتصادية في كل اقطار ودول العالم،
2. الطبيعة المختلفة للتكامل الإقليمي: التجمعات الإقليمية الحديثة تختلف عن التجمعات العقود السابقة من حيث نسب النجاح وكذلك الإعداد، وهذا الاختلاف يظهر بشكل جلي وبارز في النواحي السياسية والاقتصادية.فعلى الرغم من أنَّ التكتلات الدولية الاقتصادية ليست أمراً حديثا فأنَّ الاقتصاديين يؤيدون إلى أنَّ التجمعات الأقليمية تتميز عن تجمعات العقود.

المطلب الثاني

الإقليمية والإقليمية الجديدة

أولاً: مفهوم الإقليمية التقليدية

إنَّ الإقليمية هي ظاهرة موجودة منذ القدم، ولكن تم ملاحظة هذه الظاهرة بشكل رئيسي خلال الحرب الباردة، إذ دفعت الحاجة إلى الحماية الأمنية الدول على تشكيل تحالفات، بالرغم من أنَّ المصالح الاقتصادية كانت دائماً على رأس أولوياتها، فكانت الكتلتان العسكريتان (حلف الشمال الأطلسي وحلف وارسو) بمثابة منظمات إقليمية نموذجية آنذاك وسيطرت على أجندتها التعاون في المصالح الأمنية والسياسية، بينما كانت الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الكمركية والتجارة (الجات) ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة من أكبر المنظمات الإقليمية التي تأسست خلال الحرب الباردة، وهنالك مثال آخر على الإقليمية القديمة في أوربا الذي نما بسرعة خلال فترة الخمسينيات والستينيات وهو(الجماعة الأوربية للفحم والصلب) (والجماعة الأوربية للطاقة الذرية) وهما الركيزتان الأساسيتان للمجتمعات الأوربية من أجل السلام والأمن المستدامين بين الدول الأوربية، فالتعاون الاقتصادي يفيد جميع الأطراف ويمكن أنْ يساعد في بناء الثقة السياسية والعسكرية، والقضاء على التهديد الذي تشكله القوى المهيمنة الواقعية.[8]

على الرغم من الاعتراف رسمياً بفكرة الإقليمية منذ عهد عصبة الأمم بوصف الترتيبات الإقليمية صورة من صور العمل الجماعي الذي ينهض في إطار تنظيمات دولية إقليمية معينة، لكن مع ذلك لا يوجد مفهوم محدد لظاهرة الإقليمية، بل حتى أنَّ ميثاق الأمم المتحدة لم يأتِ بتعريف محدد لهذه الظاهرة غير أنه أولى أهمية خاصة للمنظمات الإقليمية وخصص الفصل الثامن من الميثاق لها، إذ أشارت المادة (52) إلى "إمكانية إنشاء منظمات إقليمية تعالج أمور حفظ السلم والأمن الدوليين بما يتلائم ومقاصد الأمم المتحدة" ومن هنا برزت ثلاث اتجاهات في تحديد مفهوم الإقليمية:[9]

1- **المفهوم الجغرافي للإقليمية**: يشترط البعض ضرورة توافر رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاءالمنظمة, كذلك يشترط أصحاب هذا الاتجاه لوصف المنظمة بالإقليمية وجود رابطة جغرافية واضحة تربط بين الدول الأعضاء فيها، لكنهم يختلفون حول تحديد المقصود بهذه الرابطة الجغرافية ، لكن يكتفي البعض الآخر بأن تحدد الدول أعضاء المنظمة النطاق المكاني لتعاونها في سبيلتحقيق أهداف المنظمة بإقليم جغرافي معين ولو لم تقم رابطة الجوار الجغرافي بين هذه الدول، بل وأنلم تنضم جميعها إلى هذا الإقليم جغرافياً، وعلى الرغم من فرضية النطاق الجغرافي للإقليمية إلاأن الواقع لا يدعم هذا التوجه باعتباره الجانب الأهم بل تجاوز الواقع هذه الفرضية بشكل واضحمركزاً على الجوانب الوظيفية المتعلقة بالمصالح حتى لو كانت ضمن أقاليم متباعدة مثل الأبيك أوالمنتدى الآسيوي – الأوروبي أو التجمع عبر الأطلسي وغيرها.
2- **المفهوم الحضاري للإقليمية:** يشترط انصار هذا الاتجاه بثبوت الوصول، إضافةً إلى الجوار الجغرافي في توافر روابط أخرى ذات طابع حضاري مثل وحدة أو تقارب اللغة والثقافة والتاريخ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية. فلا يكتفون بقيام رابطة الجوار الجغرافي للدول الاعضاء المنظمة حتى توصف بالإقليمية.
3- **المفهوم الفني للإقليمية:**يصف أنصار هذا الاتجاه بأن الإقليمية هي كل منظمة دولية لاتتجه بطبيعتها نحو العالمية، إذ تقتضي طبيعة أهدافها اقتصار نطاق العضوية فيها على مجموعة معينة منالدول ترتبط فيما بينها برابط خاص.

ويمكن القول أنَّ قيام معاهدة ماستريخت وإصدار العملة المشتركة في تسعينيات القرن الماضي قد كان سبباً في دفع النزعة الإقليمية التقليدية إلى مستوى غير مسبوق، فقد سلط الاتحاد الأوربي – والذي أصبح منظمة متكاملة – الضوء على تحول الإقليمية من مرحلة الجيوسياسية إلى مرحلة الجيواقتصادية.[10]

ثانياً: الإقليمية الجديدة:

هناك مفاهيم عديدة تحاول أن تترجم الإقليمية الجديدة، علما أن هذه المفاهيم لاتستند إلى أي نظرية اقتصاديةبديلة للإندماج، وإنما تتبع أسلوبا براجماتياساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها الدولالصناعية الكبرى، حيث يصوّر الأمر على أنه أفضل أسلوب من أجل التنميةمع بلد أو مجموعة بلدان أقل نمواً[11].

الإقليمية الجديدة في أبسط معانيها هي تلك الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصاديوالتجاري الإقليمي، التي أخذت في التبلور ابتداءً من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلاتتجارية اقتصادية إقليمية كبرى، ويستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون أو المحتوىالاقتصادي – التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة،وبين المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليميةبمفهومها التقليدي.[12]

يرى (Bogren Hiten) بأنَّ التكامل الإقليمي يكون من خلال قرارات وسياسات تشمل كل الجوانب المذكورة سابقاً دون استثناء. وانطلاقاً من كونها متعددة الأبعاد والمجالات يعرفها: " هي عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية". "لذلك يمكن تعريف الإقليمية الجديدة بوصفها عملية معقدة تنطوي على محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء التعاون بينها، وتحدث هذه العملية نتيجة لتفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول بتكتلات لتجنب الآثار السلبية لهذه المتغيرات أو لمواكبة التطور الحاصل في شتى المجالات".[13]

ويعرف (Frederick Söderbein) الإقليمية الجديدة على أنها مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى إرساء التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على السلم والأمن إقليمياً. وعادة ما ترتبط الإقليمية الجديدة ببرامج وأهداف تسعى الدول المتعاونة إلى تحقيقها من خلال استراتيجية معينة قد تنتهي بإنشاء منظمة إقليمية.

وقدم كل من (Maurice Schiffwall and Allen Winters) مفهوماً أحدث للإقليمية الجديدة وهو الإقليمية الجديدة المفتوحة، إذ قاما بتعريفها على أنها تتميز بالانفتاح الأكبر الذي يجعل اتفاقيات الاندماج الإقليمي أكثر اعتدالاً، كما أنها تسعى إلى تحقيق المنفعة للدول الأعضاء المشكّلة لها.[14]

مما سبق نلاحظ أنَّ ظاهرة الإقليمية الجديدة قد أسهمت في إعادة هندسة النظام الدولي، وخاصة من الناحية الاقتصادية مما يتلائم مع المتغيرات المتسارعة، وهذا ما جعل التكتلات الإقليمية حلقة وصل تربط بين الدول الإقليمية والنظام الدولي، وبهذا أصبحت الإقليمية الجديدة أداة لحل المشكلات على صعيد النظام الدولي، ومن أهم هذه المشكلات ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي والأمني وغيرها.[15]

وبالتالي فهي مغايرة عن التكامل الإقليمي بالمعنى الكلاسيكي والذي يكون بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية وهكذا نشأت الإقليمية الجديدة والتي تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز، فهي ترجع صورة الاقليمية التي تتمحور حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو تطوعي لا قسري.[16]

ثالثاً: أهداف الإقليمية الجديدة

1- تطرح صيغة الاندماج الإقليمي وفق الرؤية الجديدة جملة من الأهداف وهي:[17]
2- تحسين استثمار الموارد وتخصيصها تخصيصاً أمثل.
3- تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.
4- تحسين ميزان مدفوعات الاقليم الدولي وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية.
5- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتقليص الفوارق الاقتصادية بين دول الاقليم.
6- تعزيز التجارة البينية بين الدول الداخلة في الاتفاقيات الإقليمية.

المطلب الثالث

تكتل ميركوسور انموذجاً للإقليمية الجديدة

تهتم الدراسات والبحوث الاقتصادية في الفترة الأخيرة بعدد من التكتلات الاقتصادية الجديدة التي ظهرت بدول العالم النامي، ومن هذه التكتلات هو تكتل الميركوسور في أمريكا اللاتينية والذي يعتبر من أهم بوابات أمريكا اللاتينية للالتحاق بركب الدول المتقدمة وتكتلاتها الاقتصادية العالمية، في حين يرى الكثير من الباحثين والمختصين أنَّ هذا التكتل من أبرز التكتلات العالمية، والدليل على ذلك الاتفاقيات والترتيبات التجارية ما بين الاتحاد الأوربي والميركوسور، فضلاً عن الاتفاقيات الثنائية بين الميركوسور وعدد من دول العالم.

أولاً: نشأة المريكوسور:

أنشئ تكتل الميركوسور بموجب معاهدة Asuncion في عام 1991 بعضوية كل من البرازيل،الأرجنتين،الأوروغواي،والباراغواي، وفى نفس العام تم توقيع برتوكول البرازيل حيث تم بموجبه إقامة آليه مؤقتة لتسوية المنازعات تقوم على التفاوض والتحكيم. وفى عام 1994 تم توقيع الدول الأعضاء المؤسسين على برتوكول أو روبريت والذي وضع الهيكل المؤسسي لميركوسور كبداية فعلية للتجمع من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للتجمع وهو الوصول للسوق المشتركة هذه السوق التي يمكنها من القيام كتكتل اقتصادي إقليمي رغم العدد القليل لأعضائها، وانضمت كل من تشيلي وبوليفيا بصفة شريكة إلى المجموعة عام 1996، ثم انضمت بيرو بصفة شريكة في 2003، ثم الأكوادور ، فكولمبيا وتحالفت فنزويلا رسميا في يوليو/تموز 2006 مع البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي كجزء من كتلة ميركوسور، غير أن الدول المؤسسة للسوق المشتركة لأميركا الجنوبية ألغت عضوية فنزويلا في ديسمبر/كانون الأول 2016 بتهمة انتهاك المبادئ الديمقراطية للمجموعة.[18]

تتوافر دول الميركوسور على قائمة من العوامل التي تضمن النجاح لها، ومن هذه العوامل التقارب الجغرافي، بتموقع دول التكتل في جنوب شرق أمريكا اللاتينية، إلى الاشتراك في اللغة "الإسبانية والبرتغالية" والديانة المسيحية الكاثوليكية" والتاريخ "الأصول المشتركة"، وصولاً إلى التشابه الكبير في التجارب السياسية "الحضور القوي لليسار الشعبي". فضلاً عن المعطى الديموغرافي، فإجمالي الساكنين يقترب من 300 مليون نسمة، وهو ما يمثل أكثر من 62% من سكان أمريكا الجنوبية، ونحو 67% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للقارة.

يتكون الهيكل التنظيمي لـ"ميركوسور" من عدة أجهزة، هي:[19]

– Common Market Council: وهو أعلى مستوى رئاسي للتكتل، ويتشكل من وزراء خارجية واقتصاد الدول الأعضاء، وتتناوب الدول الأعضاء على رئاسة المجلس كل ستة أشهر بالترتيب الأبجدي.

– Common Market Group : وهي الجهاز التنفيذي لـ"ميركوسور"، وتتولى متابعة تنفيذ بنود معاهدة "Asuncion "، واتخاذ إجراءات تنفيذية لتحرير التجارة وتنسيق السياسات الاقتصادية، وتتشكل من عضوية وزيري الخارجية والاقتصاد ومحافظ البنك المركزي.

– General Secretariat :وتتولى إصدار البيانات الرسمية عن المجموعة، وكذلك الاتصال بمجموعة السوق المشتركة في اتخاذ القرارات وتطبيقها.

وهناك أيضا هياكل أخرى، منها المنتدى الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعات عمل فردية، والمحكمة الدائمة لمراجعة سياسات "ميركوسور" ومقرها في أسونسيون، والمحكمة الإدارية لشؤون العمالة الخاصة بدول "ميركوسور".

تهدف مجموعة ميركوسور إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين أعضائها من خلال تعزيز التجارة الحرة وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع، وحققت منذ تأسيسها إنجازات ملحوظة، حيث زاد حجم التجارة البينية، وأصبحت ضمن أكبر القوى الاقتصادية في العالم، وعلى المستوى السياسي التزمت ميركوسور بالعمل على تثبيت دعائم الحكم الديمقراطي في أميركا اللاتينية، فقد لعبت على سبيل المثال دوراً مهماً عام 1999 في حماية النظام الديمقراطي البرلماني في باراغواي من المحاولات التي قام بها بعض السياسيين والعسكريين للاستيلاء على السلطة.

ثانياً: دور الميركسور في النظام الاقتصادي العالمي

1 – اتفاقيات تحرير التجارة مع الاتحاد الأوربي:

كان الاتحاد الأوروبي ومجموعة "ميركوسور" الاقتصادية لأمريكا الجنوبية قد توصلا إلى مسودة اتفاقية للتجارة الحرة، ليضعا بذلك نهاية لمفاوضات استمرت نحو 20 عاماً بدأت منذ عام 2000، فقد أعلنت المفوضية الأوروبية في 28 حزيران (يونيو) 2019، أنَّ الاتحاد الأوروبي وتكتل دول أمريكا الجنوبية التجاري المعروف باسم "ميركوسور" توصلا إلى اتفاق لتحرير التجارة بين الجانبين، وسيؤدي الاتفاق إلى قيام سوق حرة تضم نحو 800 مليون نسمة، لتكون واحدة من أكبر مناطق

التجارة الحرة في العالم. ويتضمن الاتفاق بنوداً لحماية العمال والبيئة، مع الالتزام بمعايير عالية بالنسبة للأغذية بحسب المفوضية الأوروبية، التي تفاوضت بشأن الاتفاق نيابة عن الاتحاد الأوروبي، الذي يضم 28 دولة[20].

يُعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري والاستثماري الأول لميركوسور، فقد بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ميركوسور حوالي 45 مليار يورو من السلع في عام 2021 و17 مليار يورو من الخدمات في عام 2020، كما يعد الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر أجنبي في ميركوسور برصيد قدره 330 مليار يورو في عام 2020. وعلى الرغم من أنَّ العلاقة كبيرة جدًا بين الطرفين، إلاّ أنَّ المصدرون والمستثمرون يواجهون حواجز في أسواق ميركوسور، فالهدف من الصفقة التجارية الجديدة بين الاتحاد الأوروبي وميركوسور هوزيادة التجارة الثنائية والاستثمار، وخفض الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، ولاسيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء قواعد أكثر استقرارًا ويمكن التنبؤ بها للتجارة والاستثمار من خلال قواعد أفضل وأقوى، على سبيل المثال في مجال حقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك المؤشرات الجغرافية)، ومعايير سلامة الأغذية، والمنافسة، والممارسات التنظيمية الجيدة، وتعزيز القيم المشتركة مثل التنمية المستدامة، من خلال تعزيز حقوق العمال، ومكافحة تغير المناخ، وزيادة حماية البيئة، وتشجيع الشركات على التصرف بمسؤولية، والحفاظ على معايير عالية لسلامة الأغذية. ويمثل الاتفاق مربحًا لكل من الاتحاد الأوروبي وميركوسور، حيث يخلق فرصًا للنمو وفرص العمل والتنمية المستدامة على كلا الجانبين.[21]

ويمكن القول أنَّ هذه الاتفاقية واجهت بعض العوائق حيث اقترح الاتحاد الأوروبي لاحقا أن يتم إرفاق "ملحقاً جانبياً" بالاتفاق يتضمن ضمانات بيئية إضافية، ويحتم على دول ميركوسور الامتثال المتعهد بها كجزء من اتفاقيات باريس للمناخ عام 2015، التي يبقى الخضوع لمقتضياتها حتى الآن طوعياً، وهو ما أثار استياء زعماء الدول الأميركية الجنوبية، وهو ما دفع الرئيس البرازيليدا سلفا، الذي شدد على أنَّ "التفاوض بين الشركاء الاستراتيجيين ينبغي ألا يبنى على عدم الثقة والتهديد بالعقوبات"، مطالباً بروكسيل بتقديم اتفاق متوازن. وكان ألبرتو فرنانديز، رئيس الأرجنتين ثاني أقوى دول التكتل، أكثر حدة من سابقه بمطالبته الاتحاد الأوروبي بمراجعة جوانب من الاتفاقية.[22]

2 – اتفاقيات تحرير التجارة مع مصر

يعود تاريخ هذه الاتفاقية إلى عام 2006 عندما اتفق وزراء التجارة في دول تجمع الميركوسورو وزيرالتجارة والصناعة المصري على تفعيل الاتفاق التجاري الذي وقع بينهما في عام 2004 وفقًا لهذه الاتفاقية تدخل المنتجات المصرية إلى هذه

الدول بعد تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع في البداية حتى الوصول إلى مرحلة الاعفاء الكامل من الكمارك. ، وحيث اتفق الوزراءعلى المباشرة في تشكيل لجان للتفاوض لعقد اتفاق تجارة حر بين الجانبين، وتم عقد الجولة الأولى من المفاوضات في مصربتاريخ 16 أكتوبر 2008 ،ثم عقب ذلك هذه الجولة أربع جولات أخرى من المفاوضات في دولة الأرجنتين خلال الفترة 12 –15 يوليو 2010، "وخلال هذه الجولات الخمس توصل الطرفين (مصرودولتكتلالميركوسور) إلى شكل نهائي للاتفاق بعد امضاء البرلمان الأرجنتيني عليها دخلت هذه الاتفاقية مجالها للتنفيذ" في سبتمبر 2017.[23]

وبالنسبة للميزان التجاري بين مصر والميركوسور تبيّن أنَّ حجم التجارة الخارجية بلغ نحو 4.2 مليار دولار خلال الفترة الأولى قبل دخول الاتفاق حيز النفاذ (2014 – 2017)، حيث مثلت الصادرات المصرية إلى الميركوسور 145 مليار دولار، وهو ما يمثل 3.4% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للتكتل، في حين بلغت قيمة الواردات الداخلة إلى مصر من الميركوسور 4.1 مليار دولار وهو ما يمثل 96.6% من إجمالي حجم التجارة الخارجية. أما في الفترة الثانية (2018 – 2021) وبعد دخول التفاق حيز النفاذ فقد بلغ حجم التجارة الخارجية الكلية بينهما نحو 4 مليار دولار، وتمثل الصادرات المصرية منها ما يقارب 428 مليون دولار وهو ما يمثل 10.6% من إجمالي التجارة الخارجية بينهما، في حين بلغت قيمة الواردات المصرية من الميركوسور 3.6 مليار دولار وبنسبة 89.4% من إجمالي حجم التجارة الخارجية بينهما.[24]

ثالثاً: مستقبل الميركوسور ضمن النظام الاقتصادي العالمي

تحتل البرازيل المرتبة السادسة عالمياً من حيث القوى العاملة 91 مليون عامل تتوزع هذه القوى على قطاع الزراعة 17 %، والصناعة 14 %، والخدمات 11 % ومن أهم اسباب التي تتنبأ بنجاح هذا التكتل هوإنضمام البرازيل،. وتعدأكبرمنتج للنفط في امريكا الجنوبية بعد فنزويلا، بالإضافة إلى تميزالميركوسور بصناعاته المتقدمة والمتنوعة فى مجال السيارات ومكوناتها، الملابس والمنتجات النسيجية، منتجات الحديد والصلب، والصناعات الجليدية، وهي الصناعات المستهدفة من قبل حكومات هذه الدول لتطويرها. والتي تعتبر دولة محورية في تكتل الميركسور، حيث ، كما تحتل البرازيل المركزالسابع عالمياً لإنتاج محاصيل الحبوب، إذ تنتج سنوياً 11 مليون طن، والمرتبة الثالثة عالمياً في إنتاج الذرة والرابعة في إنتاج الرز، والأولى عالمياً في إنتاج بعض محاصيل الخضر و الفاكهة ونتيجة لهذا التميزالصناعي تواجه صادرات هذه الدول العديد من الإجراءات الحمائية داخل اسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان مثل الحصص الصارمة للمنسوجات، والتعريفة الجمركية العالية لبعض المنتجات الجليدية كالأحذية أوبفرض رسوم إغراق على منتجات الحديد والصلب. كذلك يعتبرتكتل الميركوسور من أكبرالمنتجين و المصدرين للسلع الزراعية المصنعة واللحوم ومنتجاتها والأسماك فى العالم، وتشكل

صادراته الزراعية مكوناً رئيسياً للدخل القومي وأحد موارد العملات الأجنبية نتيجة للإنتاج الوفيروتحقيق فائض كبير يتم تصديرها للخارج، حيث جاءت الميركوسورفي المرتبة الأولى عالمياً في تصديركل من فول الصويا ومنتجات هوالسكروالبن وعصير البرتقال. كماجاء في المركزالثاني عالمياً في تصديرالليمون، والرابع في تصديرلحوم الأبقاروالذرة، والخامس في تصديرالقمح. بمايسمح من توفيرالسلع المحلية للسوق مايساهم في تخفيض الواردات والزيادة في حجم الصادرات, بالإضافة إلى اصناف عديدة من الخضروالفاكهة مثلا لفاصوليا والزيتون والموالح والبرتقال والبرقوق. لذلك يعتبرالقطاع الزراعي إلى جانب القطاع الصناعي قطاعين لتحقيق التبادل التجاري للمواد المصنعة والزراعية،[25]

ومما سبق ووفقاً للمؤشرات التي تم ذكرها يتضح أنَّ لتكتل الميركوسور مستقبل واعد في ظل النظام الاقتصادي العالمي، فتأثير ميركوسور في النظام العالمي يتجلى بشكل رئيسي في تعزيز التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية وتعزيز قوة المنطقة ككيان واحد. من خلال تعزيز التجارة والاستثمار بين دوله الأعضاء، يساهم ميركوسور في تعزيز نمو الاقتصادات المشاركة وتوفير فرص عمل للسكان، كما يعمل على زيادة التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي كما في حالتي الاتحاد الأوربي ومصر، حيث تجري هناك اتفاقات ثنائية بين دول التكتل وكندا والصين، وهذا ما يعزز من فرص النجاح لتكتل ميركوسور مستقبلاً.

بالإضافة إلى ذلك، يحظى ميركوسور بأهمية كبيرة في المفاوضات التجارية الدولية، فبصفته كتجمع إقليمي، يستخدم ميركوسور قوته الجماعية للدفاع عن مصالح دوله الأعضاء في المحافل الدولية، وخاصةً في منظمة التجارة العالمية (WTO). هذا يؤثر على قرارات التجارة الدولية والقوانين والقواعد التي تؤثر على المنطقة.

الخاتمة

تعد الإقليمية هي صب التعاون وكذلك الجهود السياسي والاقتصادي والأمني الذي ينتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، برز مفهوم الإقليمية بشكل واضح ما بعد الحرب الباردة لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وسيادة الدولة الواحدة او المحور الواحد ، ان السمة الواضحة للاقليمية الجديدة تتضح اثناء التجمعات الدولية والمنظمات الإقليمية. وقد تكون الإقليمية عابرة للجغرافية، وغالبا ما يكون التعاون في هذا المجال في خانة التبادل التجاري.

إنَّ تكتل الميركوسور كأحد النماذج في الإقليمية الجديدة يسعى لأنْ يكون له وزن في النظام الدولي، وذلك من خلال انفتاحه وترتيباته مع التكتلات الأخرى كالاتحاد الأوربي.

الاستنتاجات:

1. السعي الى ايجاد تكامل اقتصلدي بين مجموعة ميركوسور من خلال برنامج حركة الأشخاص والبضائع وتسهيل التجارة الحرة.
2. صارت ضمن أكبر القوى الاقتصادية في العالم. تكتل الميركسور منذ تأسيسه وتحيق إنجازات ملحوظة، ادى ذلكالى زيادة حجم التجارة البينية،.
3. أبرمت ميركوسور اتفاقيات اقتصادية مع عدد من الدول بما فيها الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى دول عربية على غرار مصر. حيث لم يقتصر التعاون والتبادل بين دول المجموعة فقط .
4. أنَّ من أهم اسباب التي تتنبأب نجاح هذا التكتل هوإنضمام البرازيل،والتي تعتبردولة محورية تجتمع حولها دول أمريكا اللاتينية في تكتل الميركسور.

الهوامش

[1]فيفيان نصر الدين وآخرون، التكامل الإقليمي في بعض الدول العربية (مراجعة منهجية)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 45، 2023، ص175.

[2]محمد سمير عياد وبسعيد مراد، التكامل الاقتصادي الدولي: مقاربة نظرية، المجلة الأكاديمية للدراسات والبحوث المتخصصة AJSSR، المجلد الأول، العدد الرابع، الجزائر، 2020، ص210.

[3]فيفيان نصر الدين وآخرون، المصدر السابق نفسه،

[4]صلاح الدين فهمي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام، ط1، دار كتب عربية، 2005، ص21 – 25.

[5]فوزية خدا كرم، التكتلاتالاقتصاديةالعالميةوانعكاساتهاعلىالدولالنامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ص174 – 175.

[6]فيفيان نصر الدين وآخرون، المصدر السابق نفسه، ص176.

[7]علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، مجلة الباحث، العدد 7، 2010، ص111.

[8] Wang Yuzhu,New RegionalismReshaping the Futureof Globalization, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 6, No. 2, 2020, p.251.

[9]سعدعبيدعلوان وفاضلعبد عليالشويلي، الإقليميةوأثرهافيالسياسةالدولية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 13، العدد 2، 2018، ص144 – 145.

[10] Wang Yuzhu,Previous source, p.252.

[11]بنعزوزمحمد، الإقليميةالجديدةالصورةالجديدةللاندماجالاقتصاديالإقليمي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 6، 2009، ص94.

[12]سعدعبيدعلوان وفاضلعبد عليالشويلي، المصدر السابق، ص146.

[13]رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة، الموسوعة السياسية، 2021، ص3، بحث منشور على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary

[14]بوجلخة شوقي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حالة الجزائر – تونس 2000 – 2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير/ جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015، ص16.

[15]وسن إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي – تكتل مجموعة دول بريكس إنموذجاً، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 58، 2020، ص158.

[16]عبد اللاوي عقبة، الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكل السوق الوطنية في الدول النامية، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 8، جامعة الوادي، الجزائر، ص26.

[17]بن عزوز محمد، مصدر سبق ذكره، ص96.

[18]متاح على موقع الميركوسور من خلال الرابط: https://www.mercosur.int/quienes-somos/

[19]ماذا تعرف عن الميركوسور؟ مقال متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/3/13

[20]اتفاقية «ميركوسور» لتأسيس أكبر منطقة تجارة حرة في العالم مهددة بانتكاسة، مقال متاح على الرابط: https://www.aleqt.com/

[21]EU-Mercosur agreement - Language selection | Trade - European Union, On link: https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/mercosur/eu-mercosur-agreement_en

[22]الميركوسور والاتحاد الأوروبي .. منافع متبادلة تحجبها عقلية استعمارية، مقال متاح على الرابط: https://www.aleqt.com/

[23]محمدعبدالمنعمالشهاوي ورانياأحمدمحمدأحمد، اتجاهاتوفرصالتجارةالمصريةفيظلاتفاقيةالتجارةالحرةمعدولالميركسور، مجلةالدراساتالتجاريةالمعاصرة، المجلد 7، العدد12، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2021، ص407.

[24]هشام أحمد عبد الرحيم أحمد، أثر تطبيق التجارة الحرة بين مصر ودول الميركوسور على التجارة الخارجية الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 33، العدد 3، 2023، ص969.

[25]وفاء سعد إبراهيم، مستقبلالميركسورفيمابينالتكتلاتالاقتصاديةالعالمية، مجلة دراسات، المجلد 21، العدد 3، مصر، 2020، ص140 – 141.

قائمة المصادر

1 - فيفيان نصر الدين وآخرون، التكامل الإقليمي في بعض الدول العربية (مراجعة منهجية)، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 45، 2023.

2 - محمد سمير عياد وبسعيد مراد، التكامل الاقتصادي الدولي: مقاربة نظرية، المجلة الأكاديمية للدراسات والبحوث المتخصصة AJSSR، المجلد الأول، العدد الرابع، الجزائر، 2020.

3 - صلاح الدين فهمي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام، ط1، دار كتب عربية، 2005.

4 - فوزية خدا كرم، التكتلاتالاقتصاديةالعالميةوانعكاساتهاعلىالدولالنامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

5 - علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، مجلة الباحث، العدد 7، 2010.

Quarterly of 6 –Wang Yuzhu,New RegionalismReshaping the Futureof Globalization, China International Strategic Studies, Vol. 6, No. 2, 2020.

7 - سعدعبيدعلوان وفاضلعبد عليالشويلي، الإقليميةوأثرهافيالسياسةالدولية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 13، العدد 2، 2018.

8 - بنعزوز محمد، الإقليمية الجديدة الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الإقليمي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 6، 2009.

9 - رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة، الموسوعة السياسية، 2021، ص3، بحث منشور على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary.

10 - بوجلخة شوقي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حالة الجزائر – تونس 2000 – 2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير/ جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

11 - وسن إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي – تكتل مجموعة دول بريكس إنموذجاً، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 58، 2020.

12 - عبد اللاوي عقبة، الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكل السوق الوطنية في الدول النامية، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 8، جامعة الوادي، الجزائر.

13 - متاح على موقع الميركوسور من خلال الرابط: https://www.mercosur.int/quienes-somos/

14 - ماذا تعرف عن الميركوسور؟ مقال متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/3/13

15 - اتفاقية «ميركوسور» لتأسيس أكبر منطقة تجارة حرة في العالم مهددة بانتكاسة، مقال متاح على الرابط:
https://www.aleqt.com/

EU-Mercosur agreement - Language selection | Trade - European Union, On link:

https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/mercosur/eu-mercosur-agreement_en

17 - الميركوسور والاتحاد الأوروبي .. منافع متبادلة تحجبها عقلية استعمارية، مقال متاح على الرابط:
https://www.aleqt.com/

18 - محمدعبدالمنعمالشهاوي ورانياأحمدمحمدأحمد، اتجاهاتوفرصالتجارةالمصريةفيظلاتفاقية التجارةالحرةمعدولالميركسور، مجلةالدراساتالتجاريةالمعاصرة، المجلد 7، العدد12، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2021.

19 - هشام أحمد عبد الرحيم أحمد، أثر تطبيق التجارة الحرة بين مصر ودول الميركوسور على التجارة الخارجية الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 33، العدد 3، 2023.

20 - وفاء سعد إبراهيم، مستقبلالميركسورفيمابينالتكتلاتالاقتصاديةالعالمية، مجلة دراسات، المجلد 21، العدد 3، مصر، 2020.